

تاريخ القبول: 2025/06/03

تاريخ الإرسال: 2024/02/14

تاريخ النشر: 2025/11/30

مفهوم المواطنة في الفكر الغربي الراهن، أو في تجديد السؤال حول المواطنة

The concept of citizenship in current western thought Or in renewing the question about citizenship

محمد بن سباع¹

جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، mohamed.bensebaa@univ-constantine2.dz

الملخص:

إننا نهدف في هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم المواطنة في الفكر الغربي الراهن التي ارتبطت بقضايا لم تكن مطروحة في الفكر التقليدي خصوصا منها ظاهرتي الهجرة والأقليات وكذا التحول من الدولة القومية إلى المجتمع العالمي، فقد اختلف المفكرون الغربيون في الفترة الراهنة حول مفهوم المواطنة على غرار اختلاف سابقهم حولها، خصوصا في ظل الاختلاف الكبير حول المعيار الذي تُحدّد على أساسه صفة المواطنة، الذي قد يتمثل في الولادة في البلد أو الالتزام باحترام قوانين الدولة أو الانتماء الثقافي، أو غيرها من المعايير الأخرى.

إن أهم ما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة هو أن المواطنة أخذت أهمية كبيرة في الفكر الغربي الراهن من خلال المتغيرات الكثيرة التي ظهرت في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة، خصوصا ما تعلق منها بالمتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، وهذا ما يدل على أن المواطنة ليست

مفهوماً نهائياً وإنما هي مفهوم مرّن يتأثر بطريقة مباشرة مع مقتضيات رهن أي مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، حقوق المواطنة، المواطنة متعددة الثقافات، المواطنة الوطنية الدستورية، المواطنة العالمية.

Abstract:

In this study, we aim to know the concept of citizenship in current western thought which is linked to issues that were not raised in traditional thought especially the phenomena of immigration and minorities as well as the shift from the nation-state to the global community, western thinkers differed in the current period about the concept of citizenship, just as their predecessors differed about it, especially in light of the great disagreement about the criterion on the basis of which the status of citizenship is determined, which may be represented by birth in the country commitment to respect the laws of the state cultural affiliation, or other criteria.

The most important thing we have reached through this study is that citizenship has taken on great importance in current western thought through the many variables that appeared at the end of the twentieth century and the beginning of the new millennium, especially those related to political social, cultural, and media variables. This indicates that citizenship is not it is not a final concept but it is a flexible concept that is directly affected by the current requirements of any stage of the development of human society.

Keywords: citizenship; citizenship rights; citizenship multicultural; constitutional national citizenship; global citizenship.

1-

MOHAMED.BENSEBAA@UNIV-CONSTANTINE2.DZ، المؤلف المرسل: محمد بن سباع،

1. مقدمة:

مقدمة:

أُعيدَ في الآونة الأخيرة طرح مسألة مفهوم المواطنة بِجِدَّة، على الرغم من أنها كانت محل اهتمام من قَبْل سواء مع فلاسفة اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو، أو مع فلاسفة العصر الحديث خصوصا فلاسفة "العقد الاجتماعي" توماس هوبز وجون لوك وجون جاك روسو. أما عن السبب الرئيس لتجديد التساؤل حول مفهوم المواطنة في الفكر الغربي الراهن فإنه يتمثل في العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها. إن المتفق عليه هو أن المُتَغَيَّر الأهم الذي ارتبطت به المواطنة" في الفكر الغربي الراهن والذي أعيد طرحها بناءً عليه هو "التعددية الثقافية" داخل الدولة القومية حيث ظهرت بعض المشكلات مثل اعتبار أفراد الأقليات مواطنين على غرار المواطنين الذين يمثلون ثقافة الأغلبية، وهي القضية التي طرحها دعاة "التعددية الثقافية" في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة.

إننا نهدف من خلال دراستنا هذه إلى التعمق في مفهوم المواطنة في الفكر الغربي الراهن من خلال التعرف على آراء أهم المفكرين الغربيين الذين اشتغلوا على دراسة مشكلة المواطنة من أمثال المفكر الأمريكي جون راولز الذي اعتبر المواطنة مفهوما سياسيا حاول من خلاله الربط بين الحقوق والمواطنة وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية، وكذا المفكر الكندي ويل كيمليكا الذي تحدث عما أسماه بـ"المواطنة متعددة الثقافات" والتي حاول من خلالها حل مشكلة الصراع بين الدولة القومية والأقليات، بالإضافة إلى أن التحولات السياسية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع الغربي في الفترة الراهنة جعلت بعض المفكرين من أمثال يورغن هابرماس يدعون إلى تجاوز المفهوم الضيق للمواطنة في إطار الدولة القومية نحو مواطنة تتجاوز

الحدود السياسية والجغرافية للدولة والعمل على خدمة المصلحة المشتركة لأوروبا ككل، كما سنتحدث عن مفهوم "المواطنة العالمية" عند المفكر الألماني أولريش بيك التي تُعبّر عن التحول الذي حدث في الفترة الراهنة من الدولة القومية إلى المجتمع العالمي.

أما بالنسبة إلى أهم المناهج التي سنعتمدها في هذه الدراسة، فإننا سنعتمد على المنهج التاريخي في التعرف على تطور مفهوم المواطنة خصوصاً في العصر اليوناني والعصر الحديث وصولاً إلى الفترة الراهنة، وكذا المنهج التحليلي من خلال تحليل آراء المفكرين الذين اهتموا بدراسة مشكلة المواطنة في الفترة الراهنة، وكذا سنعتمد على المنهج المقارن في معرفة أهم أوجه التشابه والاختلاف بين آراء هؤلاء المفكرين. وعليه فإن دراستنا هذه تسعى للإجابة عن التساؤلات التالية: ما مفهوم المواطنة؟ كيف تطور مفهومها في الفكر الغربي؟ وما أهم المواقف التي اهتمت بدراسة مشكلة المواطنة في الفكر الغربي الراهن؟

2. مفهوم المواطنة

1.2 المواطنة لغة:

تكاد أغلب المعاجم اللغوية التي عدنا إليها بهدف التّعريف على المعنى اللغوي لكلمة "المواطنة" تتفق حول معناها، لذا انتقينا منها التعريف الذي ذكره ابن منظور في معجمه "لسان العرب"، الذي وجدناه يقول في تعريفه لكلمة "مواطنة" بأنها: "مأخوذة من الوطن: أي المنزل الذي نقيم به، الذي هو موطن الإنسان ومحلّه. وَطَنٌ يَطْنُ وَطَنًا: أقام به، وَطَنَ الْبَلَدَ أي اتخذهُ وطنًا، وَجَمَعَ الْوَطَنَ أَوْطَانًا¹.. أما الجرجاني فقد وجدناه ميّز بين الوطن الأصلي ووطن الإقامة؛ وذلك بناء على علاقة المواطن بوطنه، ومنه قوله: "الموطن الأصلي هو مَوْلِدُ الرَّجُلِ وَالْبَلَدُ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ، وَوَطَنُ الْإِقَامَةِ مَوْضِعُ يَنْوِي أَنْ يَسْتَقِرَّ فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَّخِذَهُ مَسْكَنًا"². بالتالي، إذا كان ابن منظور يربط المواطنة بمكان الإقامة فقط، فإننا نجد أن الجرجاني يؤكد على ضرورة التمييز بين الموطن الذي يولد فيه المرء والموطن الذي يُقيم فيه، وإن هذا المعنى الذي يشير إليه الجرجاني أصبح مفهومًا

تقليديا للمواطنة التي لم يعد الفكر الغربي اليوم ينظر إليها بناء على مولد المواطن في البلد أم لا، وإنما يكون المواطن مواطنا بقدر مساهمته في خدمة ذلك البلد.

وبناء على ما سبق ذكره، يتبين لنا أن معنى المواطنة في اللغة يشير إلى تواجد الفرد في مكان محدد وإقامته فيه، سواء كان البلد الذي ولد فيه أو البلد الذي انتقل للإقامة به. لكن، ما نلاحظه على التعريف اللغوي للمواطنة، هو أنه لا يشير إلى حقيقة وجوه العلاقة بين المواطن والدولة، وكذا بقية المواطنين، خصوصا ما تعلق منها بمسألة الحقوق والواجبات، وهذا ما سنحاول البحث فيه أكثر مع التعريف الاصطلاحي للمواطنة.

2.2 المواطنة اصطلاحا

تُعتبر المواطنة من بين أكثر المفاهيم اهتماما من طرف المفكرين الغربيين اليوم، سواء كانوا فلاسفة أو علماء اجتماع أو مفكرين سياسيين أو حقوقيين أو غيرهم، وإن تنوع واختلاف المواقف حول المواطنة زاد من صعوبة ضبط دلالتها. لكن المتفق عليه هو أن المعنى التقليدي للمواطنة ارتبط بالدولة القومية أو الدولة الوطنية L'état Nation حيث تُعرف على أنها: "تمنح الشخص بحقوق وواجبات³، وممارستها في رقعة جغرافية معينة لها حدود محددة، تعرف بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون وفي دولة المواطنة جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، وإن القانون يحقق المساواة داخل المجتمعات ويفرض النظام ويجعل العلاقات بين البشر مُتَوَقَّعة أي تجري وفق تصوّر مُسبق يَعْرِفُهُ وَيَرْتَضِيهِ الجميع"⁴. ويُعتبر المواطنون عن هذه المواطنة بالمساهمة الفعلية في الحياة العامة، سواء بأداء الواجبات أو الانتفاع بالحقوق، لأن هذه المساهمة هي ما تُجسّد وجودهم مع المواطنين الآخرين وكذا انتماءهم إلى وطن محدد، كما تنتوع أبعاد المواطنة بين البعد الاجتماعي والقانوني والسياسي والتعليمي وغيرها، وإن هذه الأبعاد ليست منفصلة وإنما متكاملة ومتداخلة.

بالإضافة إلى أن المواطنة لا تشير إلى شخص محدد وإنما هي فكرة كلية تصدق على كثيرين، فإنه يمكننا أن نحدد بعض الصفات المتفق عليها والتي إذا ما

توافرت في شخص ما كان مواطناً، والتي أهمها أن يحظى بالحرية الفردية كحرية الاعتقاد وحرية التعبير، إضافة إلى حق المشاركة في الحياة السياسية وشغل المناصب العامة، وهذه الحقوق وغيرها تقابلها واجبات محددة كاحترام القوانين والمساهمة في النفقات العامة⁵. لذلك يُنظرُ إلى المواطنة على أنها تتمتع بالحقوق والتزاماً بأداء الواجبات، فحقوقها هي واجبات الآخرين اتجاهي وحقوقهم هي واجباتي اتجاههم، وهكذا يتحقق مفهوم المواطنة التي تجمع بين كافة الأفراد داخل الإطار الاجتماعي، لذا نجد أنه في المجتمعات الراهنة لم يعد الرباط بين الأفراد دينياً ولا عرقياً كما كان من قبل، وإنما أصبح سياسياً بالأساس.

3. موقف الفكر الغربي التقليدي من المواطنة

يرجع الفضل في ظهور مفهوم المدينة Polis وكذا مفهوم المواطن والمواطنة la citoyenneté إلى اليونانيين الذين طَوَّرُوا مفهوم "المجتمع السياسي" من خلال أفكار أهم فلاسفتهم وتحديدًا أفلاطون وأرسطو، على الرغم من أن مفهوم أو بالتحديد مجال المواطنة لديهم كان محدوداً جداً؛ إذ لم يكن يتمتع بصفة المواطنة في المجتمع اليوناني آنذاك إلا من كان يونانياً حُرّاً، وعليه: "بقيت المدينة اليونانية أسيرة تصور يمكننا وصفه في لغتنا الحديثة بالتصور الإثني أو العرقي، إذ كان المواطنون يُعرَّفون بأصولهم وانتماءاتهم وأنسابهم وقبائلهم وعشائرتهم ودينهم، وكان المرء يُعدُّ مواطناً أثينياً لأنه ابن أو حفيد مواطنين أثينيين. وبالتالي، فقد كان الأجانب والعبيد والنساء مُستبعدين"⁶. هكذا، فقد نشأت المدينة اليونانية على تمييز اثني عرقي وهذا ما انعكس على مفهوم المواطنة، فكانت دائرة المواطنة ضيقة إذ لم يكن يُمارسُ النشاط السياسي إلا اليونانيون النبلاء والأثرياء، أما بقية المهام فتوكلُ إلى غير المواطنين الذين يُعتبرون عبيداً.

لقد أولى أفلاطون Platon (427ق م-347ق م) مسألة المواطنة أهمية كبيرة في كتابه "الجمهورية"، فرأى أن الأعمال التي يجب أن يقوم بها العبيد هي الأعمال الزراعية، أما الصناعة والتجارة فيجب أن يقوم بها الأجانب المُقيمون من غير المواطنين. أما الحالة القانونية للمواطنة فتنتقل بالإرث من خلال التحدر من كلا

خطى نسب الفرد، كما أن مواطني أفلاطون الافتراضيين ليسوا مُتساوين بل هم مُوزَّعونَ على طبقات بحسب الاعداد بثروتهم⁷. وتعمل الدولة من خلال كل مؤسساتها وخصوصا التعليمية والتربوية منها على تنمية روح المواطنة، وأن تزرع في المواطنين المحبة والمواخاة سعيًا إلى الإتحاد من أجل خدمة الدولة.

أما أرسطو Aristote (384 ق م - 322 ق م) فقد عرّف عنه تأكّيده على أن الإنسان كائن سياسي بطبيعته، بمعنى أنه لا يمكن أن يعيش خارج إطار "المدينة-الدولة"، لكن المشكلة التي اشتغل أرسطو على دراستها هي كيف يكون الإنسان مواطنًا؟ لذلك فقد رأى أن: "المواطنين في المدلول العام لهذا التعبير هم الذين يشاركون في الحياة المدنية في الحكم والخضوع للحكم على التوالي. أما في المدلول الخاص لهذا التعبير، فإنه ينبغي على المواطنين أن يكونوا راغبين وقادرين على أن يحكموا بنظرة تنوّحي تحقيق طريقة في الحياة وفقّ الخير والصالح"⁸. وهذا ما جعل أرسطو يشترط أن يكون حجم الدولة صغيرا ويكون عدد المواطنين محدودا، حتى يمكنهم الالتقاء والتشاور والمساهمة الفعلية في الحكم، وهذا من خلال ما يعرف بمبدأ "الوسط الذهبي" عند أرسطو.

أما في المجتمع الإسلامي، فقد حدث تحوّل مهم جدا في مفهوم المواطنة، إذ لم يميز الإسلام بين المواطنين المسلمين والوافدين الأجانب، بل على العكس من ذلك فإن المجتمع المسلم على الرغم من أنه معروف عنه أنه مجتمع عقائدي، إلا أنه في الوقت نفسه يحترم العقائد الأخرى ويدعوا إلى التعايش معها، وهذا ما يثبتته تعايش المسلمين مع غير المسلمين في بلاد الإسلام منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو ما ترتب عنه ظهور مفهوم خاص بالمواطنين غير المسلمين يُعرّف باسم "أهل الذمة": "والذمة تعني الجنسية أو المواطنة التي يتمتع بها غير المسلم في بلاد الإسلام. فما هي الأصناف التي يحق لها حمل الجنسية في المجتمع الإسلامي من غير المسلمين؟ لم يختلف الفقهاء في جواز عقد الذمة لليهود والنصارى بآية الجزية، ولكن اختلف الفقهاء في غيرهم من المشركين والوثنيين، فَمَنَعَ ذلك الحنابلة والشافعية والظاهرية والشيعة الإمامية، وخص البعض بالمنع مُشركي العرب"⁹.

أما في العصر الحديث، فقد عرف الفكر السياسي في الغرب اهتماما كبيرا من طرف مُفكّرِي وفلاسفة العصور السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، وتعتبر المواطنة من أهم المواضيع التي اشتغلوا على دراستها، لكن الاهتمام الأكبر بها كان مع ظهور وانتشار فلسفة التنوير في كامل أوروبا، خصوصا في فرنسا وألمانيا وإنجلترا مع فلاسفة من أمثال ديدرو Diderot (1713-1784) ومونتسكيو Montesquieu (1689-1755) وفولتير Voltaire (1694-1778) وجان جاك روسو Jean-Jaques Rousseau (1712-1778)، وغيرهم: "ومن أهم المبادئ التي أكدت عليها حركات التنوير، الإيمان بقانون الطبيعة والحقوق الطبيعية ومبدأ السيادة الشعبية؛ الذي يعني أن الحاكم يستمد سلطته من الشعب (...). وفضاء المواطنة لا يتحقق إلا في ظل هذه المبادئ. كما أن النظام الدستوري الذي نادت به حركة التنوير يُشكّل سيقا آخر لممارسة مبدأ المواطنة، فالدستور كمجموعة من القواعد تُحدّد مهام وحدود السلطات والهيئات القانونية يمثل الآلية القانونية لمبدأ المواطنة، وهو الذي يقوم أساسا على حماية الحريات المدنية بالحد من السلطة الحاكمة وتقييدها عن طريق توفير ضمانات قانونية دستورية"¹⁰. وعليه، فإن المواطنة في العصر الحديث قامت على أن المواطن هو الفرد الذي يعيش في دولة معينة، ويتمتع بحقوق ويؤدي واجبات، مع تأكيد فلاسفة العقد الاجتماعي توماس هوبز وجون لوك وروسو، على أن المواطنة ليست صفة طبيعية وإنما مكتسبة من طرف المجتمع المدني.

4 موقف الفكر الغربي الراهن من المواطنة:

كما سبق وأشرنا، فإن مفهوم المواطنة عاد ليُطرح بقوة في الفكر الغربي الراهن، إذ على الرغم من الاهتمام الذي لَقِيَتْهُ المواطنة في الفكر الغربي القديم والحديث، إلا أن اهتمام المفكرين الغربيين اليوم بها لا يقل عن اهتمام سابقهم بها، ونظرا لكثرة المواقف فإننا سنركز اهتمامنا على أهمها وأكثرها إسهاما في تطوير مفهوم المواطنة اليوم، لذلك سنتحدث تحديدا عن مواقف كل من جون راولز وويل كيمليكا ويورغن هابرماس وأولريش بيك.

تعتبر "العدالة كإنصاف" عند جان راولز John Rawls (1903-1993) مفهوما سياسيا بالأساس، إذ يتمتع بصفة المواطنة كل فرد ينخرط في التعاون الاجتماعي وهو ما يؤهل كل المواطنين للتمتع بحقوق متساوية أو ما يسمى بـ"حقوق المواطنة" وهذا هو المجتمع الديمقراطي الذي يدعوا إليه جون راولز لتجاوز مشكلات العدالة الاجتماعية التي طُرِحت في الفلسفات السابقة وعجزت حسب رأيه عن تقديم تصور نهائي حولها، وهنا يُوجَّه جون راولز نقده على وجه التحديد إلى النزعة النفعية عند كل من جبرمي بنتام وجون ستيوارت مل التي على الرغم من أنها سعت إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع لأكبر عدد ممكن من الناس، إلا أن من أكبر عيوبها هو أنها هَمَّشت الفئات الفقيرة والمُستضعفة في المجتمع.

لقد نظر جون راولز إلى كافة أفراد المجتمع على أنهم متساوون، بِغَضِّ النظر عن اختلافاتهم العرقية والثقافية، وإن هذا التساوي بين كافة أفراد المجتمع والذي يجعلهم يتمتعون بصفة المواطنة، هو تساوي في الحقوق بالدرجة الأولى والذي يتحقق بفضل العدالة التي أعطاها راولز اسم "العدالة كإنصاف"، التي تقوم على مبادئ أساسية أهمها:

- لكل شخص الحق ذاته والذي لا يمكن إلغاؤه في ترسيمة من الحريات الأساسية المتساوية الكافية، وهذه الترسمة مُتَّسِقَةٌ مع نظام الحريات للجميع.
- ويجب أن تحقق ظواهر اللامساواة الاجتماعية شرطين: أولهما يفيد أن اللامساواة يجب أن تعلق بالوظائف والمراكز التي تكون مفتوحة للجميع في شروط مساواة منصفة بالفرص. وثانيهما يقتضي أن تكون ظواهر اللامساواة محققة أكبر مصلحة لأعضاء المجتمع الذي هم الأقل مركزاً¹¹. وهذه هي الليبرالية الاجتماعية التي يدعو إليها، إذ يقول عنها: "لقد استخدمنا فكرة الأشخاص الأحرار المتساوين حيث تُعَبَّرُ "العدالة كإنصاف" المواطنين مُنْخَرِطِينَ في تعاون اجتماعي، وبالتالي قادرين على ذلك على مدى حياة كاملة، ويتمتع الأشخاص المعترفون كذلك بما ندعوه "القوتين الأخلاقيتين" إحداها هي قدرة الحس بالعدالة، وثانيهما القدرة على تحصيل مفهوم الخير"¹². ويتقاطع حافز الليبرالية الأخلاقي العظيم الآخر، حافز العداء لقيام الدولة

بفرض الأوان اللامساواة في المكانة عند نقطة انبثاقه مع حافز حماية الحرية، لأن كلاهما يعني وضع حد للعبودية وللرق وللنظام الطبقي الجامد، إلا أن معارضة اللامساواة تمتد تدريجياً إلى مطالب أكثر إيجابية مثل المواطنة المتساوية لكل الجماعات، وحق الانتخاب الشامل وحق شغل المناصب، وإلغاء السلطة السياسية الوراثية، باختصار إلى مساواة سياسية وحقوقية بوصفها سمة عامة للمؤسسات العامة¹³.

يؤكد راولز على ضرورة تحقيق العدالة في مجتمع ديمقراطي يتساوى فيه كل المواطنين دون استثناء، مع ضرورة الاهتمام أكثر بالفئات الفقيرة والمهمشة، التي لم تتل ما ناله الآخرون من الخيرات مثل المناصب وغيرها من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية: "لأن مبادئ العدالة مُصمَّمة لأن يستخدمها المواطنون في مجتمع ديمقراطي (...) الآن فإن السلطة السياسية النهائية هي في أي نظام ديمقراطي بأيدي مواطنين متساوين، ومبادئ العدالة مُصمَّمة إذا لإرشاد حكم المواطنين -الذين هم جماعة السلطة النهائية في أي نظام ديمقراطي- على مسائل دستورية أساسية، كما على قضايا عادلة أساسية، وتضع شروط الحوار العام حول مثل هذه الأمور، فعدم التوافق حول التوزيع المنصف مثلاً، يشكل مَلَمَحاً أساسياً من ملامح السياسة الديمقراطية الحديثة، والهدف من المبدأ الثاني هو توفير الإرشاد لحكم المواطنين على التوزيع المنصف"¹⁴.

بعد الثورة الفرنسية 1789 بدأ يظهر في الفكر السياسي مفهوم الدولة القومية أو الدولة الوطنية أو الدولة-الأمة، التي هي مرادفة لكلمة الوطن، وبدأ الربط بين مفهوم المواطنة والقومية، حيث أصبحت المواطنة تُعبّر عن الثقافة المتجانسة لدولة واحدة، لكن فيما بعد وتحديداً مع نهاية القرن العشرين ومع انتشار الأقليات وظهور "التعددية الثقافية" أصبحت "الدولة-الوطنية" أو "الدولة القومية" مُطالبّة بالاعتراف بالحقوق الثقافية المتعددة: "فقد يثور سؤال في هذا السياق، وهو ما أهمية هذه الملاحظة بالنسبة إلى المواطنة؟ إن الأولوية في المواطنة هي في ترابط الأفراد مع الدولة، وأولوية الاثنية هي ترابط الأفراد مع جماعتهم الثقافية التي تحدد باللغة

والدين، وإذا كان الاعتقاد السائد في القرن التاسع عشر بأن المواطنين يجمعون الهويتين في انتماءهم القومي، فإن هذا التصور أصبح من نسج الخيال¹⁵. لأن المفهوم الراهن للمواطنة أصبح يرتبط أشد الارتباط بـ"التعددية الثقافية"، فإذا أرادت الدولة أن تحافظ على استقرارها وجبَ عليها خَلْقُ انسجام بين الثقافات التي يُمنَّها السكان الأصليون من جهة، والثقافات الأخرى التي يمتلكها المهاجرون أو الأقليات من جهة أخرى.

من المسلّم به أن كل مجتمع مُتَعَدِّ ثقافي، كما أن بعض المجتمعات الآن تُولي اهتماما كبيرا بـ"التعددية الثقافية" وتدعوا إلى مراعاتها واحترامها، وهذا ما نجده في بلد مثل كندا، وما أن المواطنة خصوصا في مفهومها الحديث انتقلت من الخصوصية إلى الكونية، فإنه لم يعد هناك تمييز بين مواطن أصلي ومواطن أجنبي، بل الكل متساوون في الحقوق والواجبات، وهنا تتجلى حقيقة العلاقة القائمة بين المواطنة و"التعددية الثقافية"؛ إذ أصبحت "التعددية الثقافية" من مبادئ المواطنة أو هي حق من حقوق المواطنة.

لم تظهر "التعددية الثقافية" الخاصة بالحياتين الاجتماعية والدينية التي يدور حولها النقاش اليوم في الديمقراطيات الغربية إلى الوجود، بسبب الهجرات الكبرى للعاملين منذ الحرب العالمية الثانية أو بسبب الاعتراف بحقوق الأقليات التي اضطُهدت لفترة طويلة. الحقيقة أن "التعددية الثقافية" لم تصبح محل تفكير جماعي ومطالبات وكفاح نضالي خلال الفترة من 1970 وحتى 1980 إلا بسبب إعادة طرح الفكرة والحقيقة القوميتين على مائدة النقاش، والتساؤل عن الأشكال التي ينبغي أن تكون عليها المواطنة الحديثة¹⁶. حيث أدى ظهور "التعددية الثقافية" إلى حدوث تحوّل مُهم في مفهوم المواطنة الكلاسيكية، إذ كانت المشكلة التي طُرِحت بظهور هذه الظاهرة هي مدى الاعتراف بهذه التعددية في إطار المواطنة، وما إذا كانت جماعات التعددية الثقافية مُتَّفِقة على نمط العيش في الدول التي يعيشون فيها ومع نمط الهوية الاجتماعية والسياسية الخاص بها؟ أي أن المشكلة التي ظهرت في إطار حقيقة العلاقة بين المواطنة والتعددية الثقافية تكمن في إمكانية التوفيق بين الحرية

والمساواة من جهة والخصوصيات الثقافية من جهة أخرى، بمعنى كيف يمكن التحول من مواطنة تفرض ثقافة موحدة إلى مواطنة تُقر وتُعترف بالتعددية الثقافية؟

ترتبط مشكلة المواطنة عند ويل كيمليكا بـ"التعددية الثقافية" التي ترتبط بدورها بوجود الأقليات ذات الخصوصية الثقافية، حيث دعا إلى مفهوم جديد للمواطنة أعطاه اسم "المواطنة متعددة الثقافات" والتي يقول عنها: "لقد ظهرت منظمات دولية بين الحكومات تشجع الدول، وربما تضغط عليها في بعض الأحيان لكي تتبنى منظور "التعددية الثقافية" أكثر مما تفعل، وسوف تجد الحكومات التي على استعداد للنظر في مسألة تبني "المواطنة متعددة الثقافات" طابورا طويلا من المنظمات الدولية على استعداد لتقديم العون والمهارات الفنية والخبرة والدعم المالي، في حين أن الدول التي تَمَسَّكَت بالنظم القديمة في التماثل والتجانس وجدت نفسها خاضعة للرقابة الدولية والنقد والجزاء"¹⁷. لقد ظهرت "التعددية الثقافية" التي تدعو إلى "المواطنة متعددة الثقافات" كتجاوز للمواطنة في إطار الدولة القومية، التي كان يُنظر إليها على أنها تُمثِّلُ خصوصية أو ملكية الجماعات التي تنتمي إليها، لكن مع ظهور الأقليات وتنامي الأصوات بضرورة احترام ومراعاة خصوصياتها، ظهر مفهوم "الدولة متعددة الثقافات" التي تقوم على أن كل المواطنين ينتمون إليها مهما كانت ثقافتهم وأديانهم ولغاتهم، حيث يساهم فيها كل المواطنون دون أن تكون السيطرة لطرف على حساب آخر، وهنا يُعرَّفُ ويل كيمليكا "التعددية الثقافية الليبرالية" بقوله: "هي وجهة النظر التي تذهب إلى أن الدول لا ينبغي عليها أن تُسانِدَ فقط المجموعة المألوفة من الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية للمواطنة التي تحميها كل الديمقراطيات الليبرالية الدستورية، ولكن ينبغي عليها كذلك تبني حقوق الجماعات الخاصة المختلفة أو السياسات التي تهدف إلى الاعتراف والتكثيف مع الهويات والتطلُّعات المتميزة للجماعات العرقية الثقافية"¹⁸.

يُعتَبَرُ ويل كيمليكا أول من وضع مصطلح "المواطنة متعددة الثقافات"، حيث سعى من خلاله إلى الربط بين الليبرالية كمذهب فلسفي وبعض الضرورات المرتبطة بالثقافة، وبذلك كان مشروعه مُنصَّبًا حول إدماج الأقليات الثقافية والدينية ضمن

النسق الحقوقي والهيكلية العالمية وفي مختلف الأنظمة الجهوية واعتبار الحقوق الثقافية جزءاً من الحقوق، والعامل الذي يعطي معنى أكثر وأعماق لمفهوم الانتماء والهوية¹⁹. وبناء عليه، فإن ويل كيمليكا يدعوا إلى تجاوز المفهوم التقليدي للمواطنة، والذي يربطها بالخصوصية الثقافية من لغة ودين وعادات وغيرها، إلى الحديث عن مفهوم جديد للمواطنة يرتبط بـ"التعددية الثقافية" التي تُعَبَّرُ من أهم مبادئ المواطنة الراهنة وهو مفهوم يبدوا لنا أنه ما بعد حدثي؛ لأنه يسعى إلى تجاوز فكرة "المركزية" التي تقوم عليها المواطنة التقليدية ويسعى إلى ربط جسور التواصل مع الآخر المختلف عرقياً وثقافياً، على الرغم من أن ويل كيمليكا وغيره من الداعين إلى احترام "التعددية الثقافية" في إطار المواطنة يَعْرِفُون جيداً أن الوصول إلى تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر السهل، وذلك لوجود عدة صعوبات وعوائق سواء سياسية منها أو اجتماعية أو ثقافية، كما أن الحديث عن احترام "التعددية الثقافية" لم يتجاوز إلى غاية الآن نداءات المفكرين والحقوقيين، ولم يصل إلى مستوى التطبيق الفعلي من طرف الدول وأنظمتها السياسية.

ارتبط الحديث عن "المواطنة متعددة الثقافات" بـ"الحقوق الثقافية" ذلك أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان²⁰ الصادر سنة 1948 لم يُشِر أبداً إلى مسألة الحقوق الثقافية للأقليات، لكن في السنوات الأخيرة وتحديدًا في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة، تَعَالَتْ الكثير من الأصوات خصوصاً التي تُمَثِّلُ بعض المنظمات الحقوقية، داعية إلى الإقرار بالحقوق الثقافية للأقليات وذلك لارتباطها ارتباطاً مباشراً بمفهوم المواطنة. ولأنَّ الحقوق الثقافية تبدو ذات مفهوم واسع، فقد تم تحديدها وذلك بتقسيمها إلى نوعين؛ الحقوق الثقافية بالمعنى الضيق والحقوق الثقافية بالمعنى الواسع، بالنسبة للحقوق الثقافية بالمعنى الضيق فتتمثل في المشاركة في الحياة الثقافية وحق الأقليات في ممارسة ثقافتهم والحق في إقامة العمال الأجانب لروابط ثقافية مع بلدانهم الأصلية وغيرها. أما الحقوق الثقافية بالمعنى الواسع فتتمثل في حرية التعبير وحرية الفكر وحرية العقيدة²¹. لقد أصبحت الحقوق الثقافية من الأهمية بحيث أن بعض الدول -خصوصاً منها المتعددة ثقافياً- توليها أهمية كبيرة

من خلال الاعتراف بالحقوق الثقافية للأقليات وبالتالي تجنّب الصراعات المحتملة التي قد تنشأ عن عدم احترامها، وهذا ما أفرز فهماً جديداً للمواطنة يختلف عن المفهوم التقليدي القائم على المواطنة المتجانسة ثقافياً، في إطار الدولة القومية وهو التصور السائد في أغلب الدول الغربية.

يدعوا أنصار "التعددية الثقافية" من أمثال ويل كيمليكا إلى تعهّد "التعددية الثقافية" من أجل تجاوز المشكلات المتعلقة بالمواطنة، لذلك فعلى الرغم من أن المجتمعات الغربية خطّت خطوات كبيرة في مجال احترام الحريات، إلا أنها لا تزال لم تصل إلى احترام الخصوصية الثقافية وإدراجها في مفهوم المواطنة وهذا ما يؤكّده في قوله: "إن بعض الدول الغربية ما تزال تنظر إلى "التعددية الثقافية" على أنها مُخاطرةٌ كبرى، على الأقل فيما يتعلق بأنواع معينة من التنوع العرقي (...) إن الحفاظ على الإرادة السياسية والمساندة الشعبية "للتعددية الثقافية الليبرالية" في الغرب أو في مكان آخر، يعتمدُ على قدرتنا على الانتباه الحريص إلى هذه المخاطر الحقيقية أو المتصورة وعلى إيجاد طريق لتخفيفها"²². صحيح فقد حدث تحول في مفهوم المواطنة في الوقت الراهن بالتوجه نحو الاعتراف بالخصوصيات الثقافية وحقوق الأقليات، لكن هناك من يؤكد على أنه لا ينبغي أن يبقى هذا الاعتراف مجرد قانون بل يجب تطبيقه في إطار ديمقراطي، وهذا ما أكد عليه ويل كيمليكا الذي اعترض على فكرة المجتمع ذي "التعددية الثقافية" المؤسّس على جماعات لها وضعية غير متعادلة وغير متساوية كما كان يحدث في المستعمرات الأوروبية.

يُسدّد ويل كيمليكا على ضرورة أن تُؤسّس المواطنة على تجاوز الاختلافات الاثنية، لأنه حتى ولو تم الاعتراف بـ"التعددية الثقافية" للأقليات بالتأكيد على تميّز خصوصياتها الثقافية فإن ذلك سيؤثر سلباً على المجتمع، بالتالي وجب الاعتراف بهذه الخصوصيات واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المجتمع ككل، طبعاً مع احترام خصوصيات الأفراد والجماعات حتى لا يتم التعدي على حرياتهم، وهذا ما يسميه ويل كيمليكا بـ"المواطنة المتعددة والمتميزة"²³. وطبعاً، فإن الاعتراف بثقافة جماعية ما يجب أن يكون بعد أن تتوفر في هذه الثقافة شروط معينة هي الشروط التي تُعبّر

من مبادئ المواطنة وثوابتها، حيث يجب ألا تمثل هذه الثقافة تعدياً على حقوق الإنسان، كما يجب أن تتوافق مع القيم الديمقراطية وهذا ما يحقق الاندماج الذي يمكن وصفه بأنه مُتَعَدِّد.

أما فيما يتعلق بموقف هابرماس من المواطنة، فإنه يُثَبِّت كثيراً على القراءات الراهنة لمفهوم المواطنة، خصوصاً التي تربطها بـ"التعددية الثقافية" وهو التصور الذي تعرّفنا عليه مع ويل كيمليكا المسمى بـ"المواطنة متعددة الثقافات"، ولكن هابرماس يرى أنه من المبالغ فيه إعطاء الحرية المطلقة للثقافات التي ينبغي أن تكون مُنضَوِّبَةً حسب رأيه تحت ثقافة واحدة، وأن المبالغة في منح الحقوق "للتعددية الثقافية" سيؤدي إلى تفكك الثقافة الأصلية، وهذا ما يؤكد في قوله: "هكذا، وحول هذه النقطة بالذات، نجد أن ويل كيمليكا قد طَوَّرَ مفهومًا جديدًا للمواطنة متعددة الثقافات" وهو المفهوم الذي أجدني على توافق تام معه (...) هذه الخطوة تُوسِّعُ من إمكانيات الولوج إلى محيط ثقافي معين، مع أن هذا النموذج يحمل في ذاته خطراً فعلياً بِتَشْدِيرِ المجتمع وتَفْرِيقِهِ، علماً أن هذا الدليل معروف لدى الجمهوريين الفرنسيين. إن مضاعفة ما يُسمَّى بالثقافات الثانوية المُكوِّنة لجماعة سياسية مُعطاة، لا ينبغي أن يُؤدِّي إلى تفكك هذه الجماعة، من هنا فإن الطريقة الوحيدة المثلى التي يمكن من خلالها اتِّقاءُ هذا الخطر هو التأكُّدُ من أن كل المواطنين قد انصهروا داخل ثقافة سياسية واحدة²⁴.

وعليه، فإن هابرماس وعلى الرغم من إقراره بضرورة الاعتراف بالثقافات المختلفة عن الثقافة الأصلية، إلا أنه يؤكد بالمقابل على أن هذا الاعتراف لا يجب أن يكون على حساب الثقافة الأصلية، وهنا سعى إلى إعادة تأسيس مفهوم المواطنة من خلال حديثه عن مفهوم جديد لمواطنة أوروبية تتجاوز الانتماء القومي الوطني، وتحفظ فقط بمفهومها السياسي وارتكازها على مراعاة حقوق الإنسان، فكيف يكون ذلك؟ يقول هابرماس: "إن مجرد الانتماء إلى مجتمع سياسي يتقاسم نفس المصير من شأنه أن يخلق الروابط والثقة العمياء بين كافة المواطنين، وهذا ما يخلق القوة اللازمة لإقناعهم بـ"الالتزامات المفروضة" من طرف سلطة الدولة قبل تفكيرهم في

اهتماماتهم الخاصة²⁵. يدعوا هابرماس إذن إلى ضرورة الفصل بين "الهوية القومية" بما تحويه من أبعاد تاريخية وإثنية وثقافية وبين والمشاركة المدنية والسياسية القائمة على عقلانية القانون وحقوق الإنسان، ومنه دعوته إلى التحوّل من مواطنة قائمة على "الهوية القومية" إلى مواطنة قائمة على "الوطنية الدستورية" بوصفها تطبيقاً مدنياً خالصاً مُنفصلاً عن الانتماء القومي قابلاً لإعادة تأسيس الهويات القومية، مع ضمان سيادة "دولة القانون" ومبادئ حقوق الإنسان على المستوى الأوروبي²⁶. وهنا يؤكد باتريك سافيدال على أنه تبيّن لهابرماس بأن ضعف الدولة راجع إلى عوامل سياسية أكثر من ارتباطه بعوامل اجتماعية، وأكد على أن الدولة-الأمة أصبحت غير قادرة على مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعرّفها المرحلة الراهنة، وهو يشرح حلاً للخروج من الأزمة مبني على تصوّر "بعد-وطني" للدولة الذي يجب بالنسبة إليه على السياسي الارتقاء إلى مستوى الاقتصاد العالمي دون أن يبقى رهين الحدود الضيقة للأمم²⁷. وهذا ما يؤكد هابرماس في قوله: "في الواقع، فإن عملية التوجّه نحو توحّد أوروبي، التي من المفترض أن تؤدي إلى تضامن المواطنين في كامل أوروبا، تدرج في إطار سلسلة من المحاولات والتجارب الأوروبية"²⁸.

هكذا، يدعوا هابرماس إلى تجاوز الانتماء الوطني الفرنسي مثلاً أو الألماني، والتوجه نحو إقامة نظام سياسي مدني خالص وهنا يتجلى لنا الفرق بين مفهوم المواطنة التقليدي القائم على الشعور بالانتماء إلى قومية معينة، وما يحمله هذا الانتماء من عواطف ووجدان، وبين المواطنة التي يدعوا إليها هابرماس والتي يمكن وصفها بأنها مواطنة مجردة قد لا يشعر فيها المواطن بأي انتماء ولا يُلزم نفسه بأي وفاء. لذا فإن أهم التساؤلات التي تُطرح إزاء المواطنة "الوطنية الدستورية" التي يدعوا إليها هابرماس: "هل يمكن دمجُ بشرٍ بواسطة أفكار تحظى بالاحترام، وعلى هذه الدرجة من التجريد مثل "دولة القانون" و"الوطنية الدستورية"؟ هل يمكن في مستقبل قريب أن نتصور سياسة لا تتبع من مجمل القيم والقوانين والمؤسسات النوعية التي تعرف الأمة السياسية؟ ألا نخطر هنا بجعل المجتمعات الديمقراطية التي أصبحت

شيئاً فشيئاً أقلّ اتساماً بالسياسة؟²⁹. لقد تصور هابرماس إمكانية الفصل بين الجانب المدني والجانب الثقافي، وهو أمر صعبٌ تحقيقه، فصحيح أن هابرماس سعى إلى تجاوز ذلك التعارض التقليدي بين الجانبين الثقافي والسياسي، ولكن حقيقة الأمر تُثبت لنا أن كل أمة هي وحدةٌ بين هذين الجانبين، وبالتالي لا يمكن بهذه السهولة تأسيس كيان مدني بمعزلٍ عن هذه الخصوصيات الثقافية، وإنما يمكن فقط الدعوة إلى احترام هذه الخصوصيات.

يُعتبر الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني أولريش بيك أحد أهم المفكرين الذين أولو مسألة المواطنة أهمية كبيرة جداً، وذلك في ظل التحولات الراهنة خصوصاً ما تعلق منها بالعولمة، وهنا وجب التوضيح أن أولريش بيك من أهم المهتمين بالحادثة الغربية كما أنه أول من وضع مصطلح "المخاطرة" الذي عبّر عن خلاله عن المخاطر المترتبة عن تحولات الحادثة الغربية، حيث ميز بين "الحادثة الأولى" و"الحادثة الثانية" وكل منهما تتميز بنمط معين من الأخطار، فالحادثة الأولى يصفها بأنها تمثل "مجتمع المخاطر" بحيث أن المخاطر التي سادت الحادثة الأولى كانت محصورة في إطار الدولة القومية، كما أنه لم يكن هناك وعي كبير بهذه المخاطر. لكن مع تجلي معالم عصر العولمة ظهرت "الحادثة الثانية" أو "الحادثة الانعكاسية" كما أسماها أولريش بيك؛ والتي أصبح فيها الخطر ذو بعد عالمي ويسودها "مجتمع المخاطر العالمي"، لأن العولمة عملت على إعطاء المخاطر بعداً عالمياً.

لم تكن المواطنة استثناءً من تأثيرات العولمة، بل إن الحديث عن المواطنة أصبح قائماً في إطار مجتمع عالمي قضاياه مُعولمة، وهنا استخدم أولريش بيك تسمية جديدة لهذا الوضع الجديد للمواطنة مفادها "المواطنة العالمية"، فما المقصود بها؟ وما مكانتها في ظل التحولات التي عرفت الدولة في عصر العولمة من "الدولة القومية" إلى "المجتمع العالمي"؟

لا يمكن فهم المقصود بـ"المواطنة العالمية" عند أولريش بيك إلا من خلال فهم ذلك التحول الذي عرفت الدولة من الحادثة الأولى إلى الحادثة الثانية، أي من المجتمع المغلق الذي تتحكم فيه الدولة القومية إلى مجتمع عالمي لم تعد للدولة

القومية فيه سلطة مباشرة، فبعد أن كان مفهوم المواطنة محصوراً في الحدود الجغرافية والسياسية للدولة القومية أصبح لها بعداً عالمياً، وهنا يقول أولريش بيك مؤصفاً طبيعة هذا التحول في مفهوم المواطنة: "إلى جانب التجربة الذاتية للمجتمع المدني تُكوّن الحقوق الأساسية المعتبرة عبر الحدود ديمقراطية المواطنة العالمية. أما فيما يتصل بالحقوق الأساسية المعتبرة من اعتبار فإن ذلك يتوقف على إتباع ضمان حق المواطنة العالمية للجميع، ويشمل هذا تدريجياً ضماناً لحقوق (سياسية واجتماعية) مختلفة نحو الداخل"³⁰. وما يفهم من هذا الكلام هو أن نموذج "المواطنة العالمية" مُتَحَرِّرٌ إلى أبعد الحدود من سلطة الدولة القومية وقوانينها، وإن كان هذا التحرر يختلف من دولة إلى أخرى، فعندما يتعلق الأمر بقضية "حقوق الإنسان" مثلاً، فإن الأمر لم يعد كما كان مرتبطاً بالدولة القومية لوحدها وإنما أصبحت تتدخل فيها منظمات دولية كمنظمة الأمم المتحدة أو منظمة حقوق الإنسان مثلاً وحتى منظمات أخرى غير حكومية، بحيث تُبدي هذه المنظمات رأيها في القضية وتصدر قرارات إزاءها وبذلك يمكن للمواطن أن يَتَمَتَّعَ بحقوق عابرة لحدود الدولة القومية، بحيث تكون هذه الحقوق تحت رعاية الأطراف التي أشرنا إليها والتي لها سلطة على الدولة القومية في حد ذاتها التي تكون مُلْزَمَةً بالتعاون مع هذه المنظمات، وهو واقع جديد يفرضه عصر العولمة الذي أعلن أفول الدولة القومية.

يتبين لنا أن مفهوم "المواطنة العالمية" في عصر العولمة أصبح مرتبطاً بما أسماه أولريش بيك بـ"الفاعلين عبر الحدود" أي تلك المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وغيرها، أكثر من ارتباطه بالدولة القومية وقوانينها، وهي متغيرات راھنة تَجَلَّتْ معالمها مع ظهور "المجتمع العالمي" والذي هو مجتمع الحدائث الثانية، الذي أهم ما يميزه بحسب وصف أولريش بيك له أنه مجتمع متعدد المراكز، ومتعدد الأبعاد، كما أنه مجتمع محتمل وسياسي. وعليه، فقد تَرَتَّبَ عن التحول من الدولة القومية إلى المجتمع العالمي الكوسموبوليتي تَحَوُّلٌ في مفهوم المواطنة، من المواطنة في حدود القومية إلى المواطنة العالمية أو المواطن العالمي.

يبين لنا مفهوم "المواطنة العالمية" عند أولريش بيك أن ولاء المواطن وانتماءه لم يعد للدولة فقط وإنما للمجتمع الكوسموبوليتي وقد يعتقد البعض أن هناك تناقضا بين هذين الانتماءين لأن هذا ما ينفيه أولريش بيك تماما مُبَيِّنًا أن: "هوية المواطن العالمي لا تُسَوِّهُ (كما تزعم وتلوم الدولة القومية) الهوية الوطنية والمحلية على العكس: هي من يجعلها ممكنة؛ فمن خلال الحس المشترك للمواطن العالمي أفهم الإمكانات الثقافية والسياسية لاختبار وعيش بأسلوب الوضوح (الذي هو كل شيء ما عدا الوضوح) هويات عديدة ومتناقضة ظاهريا، ودون أن يكون ذلك في الوقت نفسه بالضرورة محسوما كتناقض بالنسبة للتفكير الخاص أو في نظر الآخرين"³¹.

بالتالي، ليس هناك تناقض بين القول بخصوصية المواطنة وعالميتها، بل يجب علينا أن ننظر إلى القومية والكوسموبوليتية في تكاملهما، وهذا ما يحقق المصلحة للجميع في ظل الحداثة الثانية التي خَلَقَتْها العولمة، لأن أهم ما تَرْتَبَّ عن ظهور المجتمع العالمي هو سؤال العلاقات مع الآخرين، سواء بين الأفراد أو بين الدول والمجتمعات، حيث أصبح من الممكن جدا أن تكون مواطنا في دولة قومية ومواطنا عالميا في الوقت ذاته.

5. خاتمة:

تأسيسا على ما سبق ذكره حول مشكلة المواطنة، يتجلى لنا بوضوح أن المواطنة أصبحت فعلا من بين أهم القضايا والمشكلات التي اهتم بها الفكر الغربي الراهن، وعلى الرغم من أنها كانت محل اهتمام من طرف الفكر الغربي التقليدي سواء اليوناني أو الحديث، إلا أنه أعيد طرحها من جديد وبعمق أكبر من طرف المفكرين الغربيين اليوم، وإن خصوصية إعادة طرح هذه المشكلة تتمثل في المتغيرات الراهنة سواء منها السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية وغيرها.

ما لاحظناه حول أهم المواقف التي اشتغلت على دراسة مشكلة المواطنة في الفكر الغربي الراهن، هو أنها لم تتوقف عند حدود ما ذُكِرَ حولها من قبل، وإنما سَعَت إلى تجديد مفهوم المواطنة في ظل المتغيرات السابقة الذكر، خصوصا عند جان راولز وويل كيمليكا ويورغن هابرماس وأولريش بيك وغيرها من المواقف

الأخرى، ما أسهم في حل الكثير من المشكلات وتوضيح الكثير من الرؤى خصوصاً ما تعلق منها بعلاقة الفرد بالجماعة التي ينتمي إليها وبالدولة التي يقطن فيها. لقد تبين لنا كذلك من خلال هذه الدراسة أن الاهتمام الكبير الذي أولاه هؤلاء المفكرين الغربيين بالمواطنة ترتب عنه ظهور الكثير من المصطلحات الجديدة التي استخدمها هؤلاء الفلاسفة والتي لم تكن موجودة من قبل مثل "حقوق المواطنة" عند جان راولز، و"المواطنة متعددة الثقافات" عند ويل كيمليكا و"المواطنة الوطنية الدستورية" عند يورغن هابرماس و"المواطنة العالمية" عند أولريش بيك، وهي مفاهيم حاول من خلالها هؤلاء الفلاسفة تقديم حلول للمشكلات التقليدية المرتبطة بالمواطنة من جهة، والتنظير لما يجب أن تكون عليه المواطنة من جهة أخرى.

وكاقتراحات نوصي بها في هذه الدراسة ما يلي:

- ضرورة الاهتمام أكثر بمسألة المواطنة خصوصاً في ظل الكثير من المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، مثل العولمة والأقليات والتعددية الثقافية وغيرها.

- توجه الباحثين ومراكز البحث إلى تسليط الضوء على المواطنة من أجل نشر الوعي وحل أهم المشكلات المرتبطة بها، وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية.

- مراعاة خصوصيات مجتمعنا العربي الإسلامي في دراسة مسألة المواطنة، سعياً للحفاظ على الهوية الثقافية.

المراجع:

¹ ابن منظور، لسان العرب، ج15، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1993، ص 338.
² الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، (دط)، لبنان، 1995، ص 253.

³ صدر إعلان حقوق الإنسان والمواطنة لأول مرة في 26 أغسطس 1789، وهو الإعلان الذي اتفق حوله ممثلو الشعب الفرنسي في الجمعية الوطنية للثورة الفرنسية، وتتكون مواده من 17 مادة نذكر منها المواد الأربعة الأولى:

- المادة1: يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين في الحقوق، ولا يمتاز بعضهم عن بعض إلا فيما يختص بالمصلحة العمومية.
- المادة2: غرض كل اجتماع سياسي حفظ الحقوق الطبيعية التي للإنسان والتي لا يجوز مَسْئُها، وهذه الحقوق هي حق الملك وحق الأمن وحق مقاومة الظلم والاستبداد.
- المادة3: الأمة هي مصدر كل سلطة، وكل سلطة للأفراد والجمهور من الناس لا تكون صادرة عنها تكون سلطة فاسدة.
- المادة4: الحرية هي إباحة كل عمل لا يضر أحداً، وبناء عليه فلا حدود لحقوق الإنسان الواحد غير الحدود التي تضمن لأعضاء المجتمع الآخرين ذات الحقوق، ووضع هذه الحدود منوط بالقانون دون سواه. ينظر: دومينيك شنابر، كريستيان باشوليه، ما المواطنة؟ ترجمة صونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، ط1، لبنان، 2016، ص 134.
- ⁴ سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، ط1، القاهرة، 2007، ص 07.
- ⁵ دومينيك شنابر، كريستيان باشوليه، ما المواطنة؟ المرجع السابق، ص 10.
- ⁶ دومينيك شنابر، كريستيان باشوليه، ما المواطنة؟ المرجع السابق، ص 14.
- ⁷ ديريك هيتز، تاريخ موجز للمواطنة، ترجمة آصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقى، ط1، لبنان، 2007، ص 31.
- ⁸ المرجع نفسه، ص 35.
- ⁹ راشد الغنوشي، حقوق المواطنة، حقوق غير المسلم في بلاد الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط2، لبنان، 1993، ص 56.
- ¹⁰ شرف الدين بن دوية، المواطنة مفهوم وتاريخ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد2، جامعة الوادي، 2013، ص 68.
- ¹¹ جان راولز، العدالة كإنصاف، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2009، ص 148.
- ¹² جان راولز، العدالة كإنصاف، المرجع السابق، ص 112.
- ¹³ توماس ناغل، راولز والليبرالية، ضمن كتاب "اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون راولز أنموذجاً، تحرير صموئيل فريمان، ترجمة فاضل جتكر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر، 2015، ص 90.

- ¹⁴ جوشوا كوهمن، من أجل مجتمع ديمقراطي، ضمن كتاب "اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون راولز أنموذجا، المرجع السابق، ص 134.
- ¹⁵ ديريك هيتز، تاريخ موجز للمواطنة، المرجع السابق، ص 141.
- ¹⁶ دومينيك شنابر، كريستيان باشوليه، ما المواطنة؟ المرجع السابق، ص 286.
- ¹⁷ ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية، سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، المرجع السابق، ص 18.
- ¹⁸ المرجع نفسه، ص 82.
- ¹⁹ زراري حبيبة، الحق في التنوع الثقافي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، إشراف بلعيد مويسي، جامعة سطيف 2 2013/2014، ص 77.
- ²⁰ صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر عام 1948 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وعدد مواده 30 نذكر منها المواد الأربعة الأولى:
- المادة 1: يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء.
- المادة 2: لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر...
- المادة 3: لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.
- المادة 4: لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بجميع أوضاعها. ينظر: دومينيك شنابر، كريستيان باشوليه، ما المواطنة؟ المرجع السابق، ص 165.
- ²¹ زراري حبيبة، الحق في التنوع الثقافي، المرجع السابق، ص 70.
- ²² ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية، سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، المرجع السابق، ص 40.
- ²³ دومينيك شنابر، كريستيان باشوليه، ما المواطنة؟ المرجع السابق، ص 290.
- ²⁴ يورغن هابرماس، اتقا المناقشة ومسألة الحقيقة، ترجمة وتقديم عمر مهيب، منشورات الاختلاف، الجزائر، الدار العربية للعلوم، لبنان ط 2010، ص 45.

²⁵ Jürgen Habermas, Après L'état-nation, une nouvelle constellation politique, traduit de l'allemand par rainer roc blitz, librairie arthème fayard, Paris, 2013, p 110.

²⁶ دومينيك شنابر، كريستيان باشوليه، ما المواطنة؟ المرجع السابق، ص 308.

²⁷ بارتريك سافيدال، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، ط1، لبنان، 2011، ص 08.

²⁸ Jürgen Habermas, Après L'état-nation, Op.cit, p 113.

²⁹ دومينيك شنابر، كريستيان باشوليه، ما المواطنة؟ المرجع السابق، ص 309.

³⁰ أولريش بيك، ما هي العولمة؟ ترجمة أبو العيد دودو، منشورات الجمل، ط1، لبنان، 2012، ص 153.

³¹ أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة جورج كتورة، المكتبة الشرقية، ط1، لبنان، 2010، ص 116.